من داخل العراق

▪ وائل نعمة

شتيمة مسيّسة!

كل شيء في العراق يتحول إلى "خانة " التسييس، حينما جرت إثارة موضع شباب "الايمو" التي ثبت في ما بعد بأنهم يقلدون الحركات والملابس والإكسسوارات فقط، ولا يعتمدون السلوك النفسي أو الاجتماعي الذي يتبناه دعاة "الايمو" باعتراف نواب ومسؤولين حكوميين، انطفأت نار الانتقام التي رفعتها جهات رسمية وأخرى شعبية طالبت بالقصاص وأفردت لهم صفحات بأسمائهم، وعلقتها على الجدران، محذرة من إطالة الشعر أو ارتداء ملابس ضيّقة، وخلال هذه الحملة التي بدأتها وزارة الداخلية بشن ما اسمته "حملة القضاء على الايمو" اختلفت آراء الشارع بين من يؤكد ضرورة احترام حرية الفرد، وبين مستنكر لثقافات غريبة على مجتمعنا، ولكن الكثير ومنهم الحكومة نفسها كانوا مقتنعين بان الأمر "مسيّس"، وجهات إرهابية خارجية تدعم هذا التوجه منها "حارث الضاري" كما قال رئيس أركان قيادة عمليات بغداد الفريق الركن حسن البيضاني في حديث لـ"السومرية نيوز" في حينها، إن "هناك معلومات إستخبارية مؤكدة تفيد بسعي رئيس هيئة علماء المسلمين حارث الضاري للتنسيق مع تنظيم القاعدة لبث إشاعات لإرباك الوضع الأمني في بغداد قبل موعد انعقاد القمة العربية"، مؤكداً أن الضاري والقاعدة يحاولان بث تلك الإشاعات عن طريق بعض وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة". وأضاف البيضاني أن "من ضمن تلك المحاولات التي قامت بها بعض القنوات بتوجيه من القاعدة والضاري هي الإشاعات التي انتشرت في الأيام الماضية بشأن استهداف ما يعرف بشباب الايمو"، مشيرا إلى أن "الجهات الأمنية لم تسجل أي حالة قتل لهؤلاء الشباب". والبعض في الشارع أيد هذه الفكرة لاسيما المدافعون عن مشروع "دولة القانون".

وما حدث خلال الأيام الماضية من إساءة على يد رئيس جامعة النهرين ضد طلبة متخرجين، وجدنا "التسييس" يطل برأسه مرة أخرى، معظم الأخبار والتقارير التي أشارت إلى قيام محمد جابر بوصف طلابه علناً بـ"الساقطين" ومزق يافطات احتفال تخرجهم، أكدت أن رئيس الجامعة ينتمي إلى حزب الدعوة بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، وبما أن الحرب مشتعلة بين "دولة القانون" والقائمة العراقية حول قضايا لا تمت للطلبة بصلة، لذا لم نسمع صوتا واحدا خرج من الطرف الأول، منددا بما قام به "جابر"، بينما ثارت الكتلة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي ضد الموضوع ووصفته بالممارسات "المافوية" لرئيس جامعة النهرين، وأكدت أنها ستثير قضيته في مجلس النواب لدى استئناف جلساته في الرابع عشر من الشهر المقبل من اجل إحالته الى لجنة انضباط وطرده من منصبه لتلفظه كلمات نابية ضد طلاب الجامعة ووصفه لهم بـ"الساقطين والحمير".

لم يذكر الدستور العراقي في كل فقراته احترام حقوق الإنسان على أساس المصالح السياسية والحزبية، وإنما على أساس المواطنة والمساواة كما جاء في الباب الثاني "الحقوق والحريات"، لذا لا تضعوا – ونقصد السياسيين – كرامتنا في داخل ملعبكم وتناولونها من أحدكم للآخر، كلما تضررت مصلحة أحدكم – مع احترامي لموقف العراقية – ولو أني لا اعرف موقفهم لو كان الرئيس من ضمن كتلتهم؟ مللنا طلب الكهرباء والخدمات، وتركنا الامتيازات والأراضي على الأنهر، والمصفحات وأفواج الحمايات لكم، وارتضينا العيش في منازل رطبة وعشش التنك، وفي الصفوف الأمامية لجبهة المفخخات والعبوات والقنص الطائفي، لم يبق لنا غير الكرامة، "ممكن نحتفظ بيه؟".

كوادر تدريسيّة ضعيفة ومناهج قديمة

طلاب يتحدثون عن مشاكلهم داخل الحرم الجامعي

طلاب في الحرم الجامعي

طوال سنوات الدراسة الإعدادية يحلم الطلبة بالوصول إلى ذلك المبنى المرتفع في وسط العاصمة، ينظرون بحسرة للطلاب المبتهجين الخارجين من بوابة جامعة بغداد، يتمنون أن يكونوا هنا في يوم من الأيام . حالما يصل الطالب إلى المرحلة الجامعية يصطدم بالكثير من الإشكاليات والمنغصات التي تكسر "فرحة" الحياة الجامعية. هناك الكثير من المشاكل التي نعانيها في الجامعة، كما يقول علي مهدي، مضيفا "من ضمن هذه المشاكل سوء الخدمات التي تنعكس سلبا على نفسية الطالب الجامعي".

□ بغداد / المدى

فبينما تعترض لمى حميد علي شح الكتب الموجودة "المصادر" في مكتبة الجامعة إذ تكاد تكون قليلة جدا، على حد قولها – تقول ان معظم الكتب الموجودة قديمة ولا تتناسب مع التطور الحاصل لاسيما في مجال العلوم المتخصصة بالتقنيات، مضيفة وذلك بسبب عدم تحديث مكتبات الكليات ومختبراتها العلمية بكل ما هو جديد حال دون مواكبة طلبة العراق لأقرانهم في العالم، فتسبب في ضعف الأطروحات العلمية لطلبة الماجستير والدكتوراه الذين هم بأمس الحاجة لهذه المكتبات والمختبرات حتى يكملوا بتفوق دراستهم الأكاديمية. وقد تحمّل الكثير من الطلبة نفقات إتمام دراساتهم خارج العراق بسبب عدم وجود مصادر ومختبرات في العراق تمكنهم من ذلك. كما حصل لأحد طلبة الدكتوراه والذي حُددت له مادة بحث غير موجودة في العراق وكانت تكلفتها خارج العراق ٧ ملايين دينار.

ضعف الكادر التدريسي

بالمقابل، يشكو عدد من الطلبة صعوبة استيعاب المواد الدراسية ، حيث يقول محمد حسن: "القصور ليس من الطالب في كل الأوقات، وانما نتيجة ضعف إمكانية بعض الأساتذة وعدم قدرتهم على توصيل الفكرة للطلاب". الى ذلك يشير حارث عادل الى بعض الصعوبات التي يواجهها الطلاب داخل الجامعة منها أن بعض الأساتذة لا يعطون حق المادة عند التدريس أي أن هناك مواد لا يستطيع الأستاذ شرحها خلال الـ١٥ دقيقة، حيث يقوم بكتابة المادة على "السبورة" وبشكل سطحي أي أن هناك مواد صعبة جدا ويجب شرحها أكثر من المقرر، وحاولنا أن نناقش الأستاذ بهذا الموضوع ولم يسمح لنا بذلك، حيث يرد علينا بأنكم لا تقرأون وهذا هو سلاح الأستاذ في الجامعة، مضيفا نحن لا نريد أسلوب الحفظ مثلما يقول الأستاذ ولكن نريد أسلوب الفهم.

فيما يشير سلام حسن ، طالب ماجستير إلى أن ضعف الكفاءات الإدارية وعزوف أهل الخبرة والممارسة الطويلة عن تقويم الصف في إدارة الجامعات والكليات بسبب التهديدات المتكررة وصعود أناس غير قادرين على إدارة مؤسسات تعليمية بحجم كلية أو جامعة أدت إلى تضعضع الكيان الإداري ومن ثم العلمي للجامعات العراقية، وقد لعب عامل المحاصصة دوراً بارزاً في عملية توزيع المراتب الإدارية من رئيس الجامعة وحتى الفراش في الكلية.

من جانب آخر، تقول علياء حسين "الصعوبات التي تواجهنا في الجامعة عديدة ولا نستطيع معالجتها كليا أو مواجهتها خاصة وان كل شيء من حولنا يتغير"، مضيفة "الطالبات يتعرضن إلى كثير من القضايا مثل التحرش المستمر في داخل الحرم الجامعي ، وتناشد علياء المسؤولين في الجامعة أن ينظروا إلى ما يحدث من حولنا من المشاكل غير اللائقة بأخلاقنا وتربيتنا".

ويرى أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد توفيق محمد "هناك مجموعة من النقاط يجب أن ننتبه لها والكلام هنا ليس نقدا لأحد لا لمسؤول ولا لجامعة ولا لأحد وإنما هي مجموعة اقتراحات لتصحيح مسار الجامعة العلمي بشكل عام، من خلال المقارنات الحقيقية نرى مستوى الطالب يبدأ بالهبوط الأخلاقي والقيمي، فضلا على الهبوط العلمي وقد يعزى ذلك إلى الظروف التي يمر بها المجتمع الاستقرار والعنف الواقع الذي عاشه الفرد العراقي بكل تفاصيل الحياة ولكن يبقى علينا أن نعالج تلك الأخطاء ، وتكون المعالجة أولا بدعم الجامعات من ناحية المناهج التي يجب أن تكون مواكبة للتطور العالمي وهذا يتطلب أن نعتمد على أساتذة متخصصين، ثانيا الإدارات يجب أن تكون مؤهلة وقادرة على الإدارة وليس همها الكرسي والمنصب والفائدة".

رواتب الطلبة

إلى ذلك، أعلنت لجنة التعليم النيابية في مجلس النواب العراقي، أنها تعمل على تخصيص ٥٠ مليون دولار كمنح للطلبة ضمن موازنة عام ٢٠١٢ بعد تشريع قانون رواتب الطلبة.

وقال عضو اللجنة وليد الحلي "نعمل على إدراج تخصيصات منح رواتب لطلبة الجامعات تصل إلى ٥٠ مليون دولار".

وأشار إلى أن" وزارة التعليم العالي تعمل لمساعدتنا على وضع النقاط النهائية للقانون عبر موافقة مجلس النواب عليه بعد القراءة الثانية" .

وأضاف الحلي "بعد مناقشة القانون من قبل مجلس النواب سنأخذ رأي النواب المعنيين والجامعات العراقية والطلبة والوزارة لوضع المشاكل والعقبات تحت الدراسة لإصدار قانون بشأن ذلك".

وكانت الحكومة العراقية قد رفعت في عام ٢٠٠٩ مشروع قانون إلى مجلس النواب يقضي بمنح الطلبة في الجامعات منحا مالية لدعم العملية التعليمية في البلاد .

وأقرت الحكومة العراقية في اجتماعها الطارئ في مطلع كانون الأول الماضي، موازنة عام ٢٠١٢ بمقدار ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧) تريليون دينار.

وركزت على قطاع الطاقة والنفط بالمرحلة الأولى، ومن ثم قطاع الأمن، ومن بعدها قطاع التربية والتعليم والصحة .

ويصطدم إقرار الموازنة العامة للعراق باعتراضات يبديها مجلس النواب على أوجه الصرف والتخصيصات المالية وحصص المحافظات.

واعتمدت الحكومة العراقية سعر النفط الأساس ٨٥ دولاراً، وتتوقع من خلالها الفروقات في أسعار النفط أن تغطي أكثر من ١٠ مليارات دولار من العجز.

وتقول الحكومة إن العجز ستتم تغطيته من المبالغ النقدية المدورة من موازنة العام الحالي ٢٠١١، ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الإنتاج أو الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

حلبة بديلة لسباق السيارات

شباب يأمل التحوّل من تحت الجسر إلى المسابقات العالمية

□ بغداد / المدى

يهوى العديد من شباب العراق ممارسة رياضة سباق السيارات، إلا أن هذه الرياضة لا تحظى بالدعم المادي ولا الإعلامي لتصبح رياضة قانونية لا تشكل خطراً على ممارسيها. ويطالب هواة سباق السيارات الجهات المختصة بتأمين ظروف السلامة لهم لإجراء سباقات محترفة .

يستعد سعيد حاتم (٢٥ سنة) للمشاركة في سباق السيارات في حي الجادرية في بغداد، بعدما استطاع أن يقتني سيارة حديثة تؤهله لمجاراة منافسيه من الشباب الذين يتجمعون مرة كل شهر لممارسة هذه الرياضة الخطرة.

وحي الجادرية الذي يقع على ضفاف نهر دجلة يضم حلبة لسباق السيارات هي الوحيدة في العراق، لكنها اندثرت منذ عام ٢٠٠٣ وتحوّلت إلى منطقة سكنية.

ويقبل شباب عراقيون، على هذه الرياضة رغم النقد الذي يواجهونه، غير عابئين بنقص التقنيات وإجراءات السلامة.

ويقول الطالب الجامعي ليث رسول (٢٢ سنة) إن حب المجازفة يجعله مدمنا على سباق السيارات، ورغم أنه فقد سيارة إثر انقلابها في إحدى مغامرات "السير السريع"، إلا أنه عاود الأمر واقتنى سيارة جديدة وفرها له والده الثري، وهو يستعد الآن لجولات من المنافسة يسعى فيها إلى إثبات قدراته وتفوقه.

ومنذ العام ٢٠٠٤، يحرص كاظم الجادرجي على المشاركة في نادي العراق لرياضة السيارات والدراجات النارية. وعلى الرغم من أن هذا النادي هو الجهة الرسمية الوحيدة التي تهتم بهذه الرياضة لكن برامجه لم تتطور بالصورة المطلوبة بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق.

ونجح الجادرجي في المشاركة في سباق السيارات بعد أن حصل على دعم مادي من قبل بعض رجال الأعمال والمستثمرين.

ويقول الجادرجي الذي شارك في سباقات (الربع ميل) إن الكثير من الشركات ترغب في تمويل النشاطات الرياضية المختلفة، شرط توفر ظروف الاستثمار الملائمة.

وبحسب الجادرجي فإن بعض التجار أسهم في تمويل سباقات الربع ميل في الجادرية في العاصمة بغداد، وإن الاستعراضات التي تمت، تبعث على الفخر رغم النقص في إجراءات السلامة وأسلوب التنظيم.

سباق السيارات في مراحله البدائية

وتحتاج رياضة السيارات والدراجات النارية في العراق إلى تحديد أنظمتها وفق قوانين الاتحاد الدولي، لاسيما في مجال السلامة وشروط الأمان.

وعلى الرغم من أن سباق السيارات في العراق مازال في مرحلته البدائية، فإن البعض من الشباب يؤكد انتشار الظاهرة في مدن العراق.

ويسافر علي الكلابي كل أسبوع من بابل إلى العاصمة للمشاركة في السباق، ويقول إن مشاركته السابقة لم تسفر عن شيء لان سيارته (فولكس واغن) خذلته فلم يحقق نتيجة جيدة.

السباق والقمار

لكن الكلابي يحذر من تحول السباق إلى فرصة للقمار، ويتابع: "تحصل مراهنات على السيارة الفائزة، واغلب المراهنين هم من المدمنين على القمار وليست لهم علاقة بالرياضة لا من قريب ولا من بعيد.

ويقول الخبير في قيادة سيارات السبّاق محمد حازم إنه من الضروري أن تستثمر الشركات في تمويل سباق السيارات لأنه يمثل وسيلة إعلان ناجحة، وفي الوقت نفسه فإن الأموال المستثمرة تساهم في دعم اللعبة.

ويطالب المتسابق رعد هادي (٣٤ سنة)، والمقيم سابقا في المملكة المتحدة بتأسيس اتحاد لرياضة السيارات والدراجات النارية، بدلا من ترك الشباب يمارسون هوايتهم وسط أجواء غير مناسبة أو صحية.

ويقترح هادي على المسؤولين إنشاء حلبة سباق حديثة تستوعب الأعداد المتزايدة لممارسي هذه الهواية، وكذلك الاستعانة بخبرات سائقين محترفين ومدربين أجانب.

تطوير اللعبة

ويثير سامي كريم أهمية تطوير اللعبة في العراق بحيث يتمكن شباب العراق من المشاركة في السباقات الإقليمية والدولية، حيث يأمل سامي أن يحدث ذلك في المستقبل القريب.

ويتابع: الاستثمار الحكومي أو الخاص لا يسبب خسائر أبدا لأن هذه اللعبة تمتاز بجمهورها العريض، مثل كرة القدم والاستثمار فيها سيحقق مردودات مالية جيدة.

ويقول ثائر القيسي الذي كان مقيما في أبو ظبي لنحو عقدين، وعاد إلى العراق العام الماضي: إن العراق يفتقر إلى الكوادر وليس إلى الإمكانات، مقارنة بدول الخليج التي تقيم اليوم بطولات على المستوى العالمي، كما يحصل في قطر والإمارات التي تنظم بطولات داخلية على أرضها بغية تدريب كادر ينافس في المسابقات العالمية.

ويضيف: "نطالب بصالات سباق وفق المعايير الدولية". ويرى أن العراق لن يعاني في المستقبل القريب نقصا في سيارات السباق الحديثة لأنها في تدفق مستمر.

سباقات السيارات

شباب "فيسبوك"

احد المواكب الرسمية

الداخلية ومواكب المسؤولين

□ بغداد / المدى

أثار تصريح وزارة الداخلية المتعلق بمنع مواكب المسؤولين قطع الطريق، ردود أفعال متباينة بين مشاركي موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك".

فقد أصدرت وزارة الداخلية مؤخرا أمراً منعت بموجبه أفراد حماية الشخصيات من قطع الطرق أو احتكارها، وإطلاق العيارات النارية.

وقالت الوزارة في بيان نشر على موقعها الالكتروني إن الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان هادي الأسدي "أمر جميع مواكب الحمايات بعدم قطع الشوارع وعدم عرقلة سير العجلات المدنية والسماح لها بتجاوز المواكب من دون مضايقة وعدم احتكار الشارع مع مراعاة حقوق المواطنين في استخدام الطريق".

كما أمر الأسدي، بحسب البيان، بمنع إطلاق العيارات النارية من قبل أفراد الحمايات منعاً باتا، مشددا على انه "سوف تتخذ الإجراءات القانونية الصارمة ضد المخالفين".

يقول سلام : إنها ليست المرة الأولى التي يمنع فيها المسؤولون قطع الشوارع ، مضيفا أن أول من يطبق القانون هو المواطن «الفقير» وآخر من يطبقه وقد لا يطبقه أبداً هم رجال الشرطة والبرلمانيون والسياسيون، وهذا ما نراه يوميا في شوارعنا خاصة عند نقاط التفتيش التي تسمح بمرور مواكب المسؤولين المظللة من دون خضوعهم لأبسط قاعدة من قواعد القانون، أما المواطن البسيط فهو الوحيد الذي يطبق عليه (الكل يخضع للتفتيش) التي نراها مكتوبة عند كل نقطة تفتيش، بل أن نقطة التفتيش نفسها لا تطبق القانون من خلال تفتيشها للمركبات غير الجاد وعدم الالتزام الذي يصل أحيانا إلى درجة التسيب.

أما حارث فيقول إن رجال الشرطة والمسؤولين لا يطبقون قانون المرور والسير، يوميا نرى المسؤولين وهم يتجاوزون على قانون سير المرور، كالاجتياز من الجانب الأيمن مثلا، والتجاوز على السرعة المقررة، والمشي عكس السير ما يعرض المواطن وسائقي المركبات إلى الفزع وخطر الحوادث المرورية التي ما أن وقعت فسيتخلى المسؤولون عنها ويتركون المواطن وسط الشارع حائرا بمركبته المتضررة.

فيما يرى سامي أنه "كلما كان رجل الأمن أكثر حرصا والتزاما في تطبيق القوانين كان مصدر فخر وإعجاب الآخرين وبالعكس، فحين يكون أول المتجاوزين على القانون عندها سيكون محط انتقاد الجميع وامتعاضهم أيضاً، بل سيكون البوابة الواسعة التي يدخل منها (المتخلفون) إلى ساحة التجاوز على الحقوق العامة والخاصة في الوقت نفسه، حيث يصبح مثالا للتجاوز على القانون بدلا من أن يكون الراعي الأول له والمنفذ الأول لبنوده أمام الملأ".